المتغيرات المجتمعية وأثرها في التنشئة الاجتماعية لدى الأسرة "دراسة تطبيقية"

د. محمد شعيب محمد عقوب (*)
قسم علم الاجتماع كلية الآداب– جامعة طبرق

مستخلص:

سعى الباحث من خلال الدراسة الراهنة إلى تحديد موضوع الدراسة في أثر المتغيرات المجتمعية في التنشئة الاجتماعية، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تهدف إلى استقراء واقع التنشئة الاجتماعية وتحليلها للتعرف على علاقتها بالمتغيرات المجتمعية، وقد طبقت الدراسة استمارة استبيان على عينة عشوائية بسيطة من السادة أعضاء هيئة التدريس بجامعة طبرق– ليبيا، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة قيد البحث وتحليلها وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها تأثر الأسرة وأدوارها وضعف الروابط الأسرية، كما أصبح تأثير الثقافات الغربية واضحاً على ثقافة الأسرة في مدينة طبرق، كما اتضح تأثير البرامج الإعلامية على أسلوب تفكير الأسرة، والاعتماد على الوسائل التكنولوجية بصفة دائمة في مجريات الحياة اليومية، وأشارت النتائج إن هناك تغيرًا في الأدوار الاقتصادية للأسرة وانتشار بعض القيم المادية، وأوصت الدراسة بضرورة الحفاظ على التراث الثقافي للأسرة والتمسك بالقيم الإيجابية والعادات والتقاليد الداعمة لتأكيد الدور التربوي للأسرة في تحقيق التنشئة الاجتماعية الصحيحة لأبنائها.

Abstract:

The researcher sought, through the current study, to determine the subject of the study on the impact of societal variables on socialization, and this study is considered one of the descriptive and analytical studies that aim to extrapolate the reality of socialization and analyze it to identify its relationship with the societal variables, and the study applied a questionnaire form through an interview on a random sample Simple by the faculty members at the

(*) Email: hanan.bezan@academy.edu.ly

University of Tobruk - Libya, and the study reached many results, the most important of which was the influence of the family, its roles and the weakness of family ties, and the influence of Western cultures became clear on the family culture in the city of TobruK, And relying on technological means permanently in the course of daily life, and the results indicated that there is a change in the economic roles of the family and the spread of some material values, and the

study recommended the necessity of preserving the family's cultural heritage and adhering to positive values, customs and traditions in support of confirming the educational role of the family in achieving the correct socialization of its children.

المقدمة

تعد الأسرة هي النواة الأساسية التي يقوم عليها أبناء المجتمع، وهي أساس استمرار الجنس البشري، ويرتبط صلاح المجتمع وتقدمه بصلاح الأسرة، في ظل توفر كل الظروف الملائمة التي تحافظ على توازنها وتضمن استقرارها، وللأسرة اليوم مكانة بارزة في المجتمع بل هي الركن الأساسي في كيان المجتمع الحديث، وهي البيئة الطبيعية التي يولد فيها الطفل وينمو ويكبر حتى يدرك شؤون الحياة، وتعتبر الأسرة ذلك المجال الحيوي الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية، فالأسرة هي الخلية الأساسية في بناء المجتمع وتحمل على عاتقها مسؤولية التنشئة الاجتماعية، ليس ذلك فحسب بل تعمل الأسرة على تماسك العلاقات الاجتماعية بين أفرادها وانسجامها وذلك بما تتميز به من التعاون المتبادل بين أعضائها، فهي وحدة اجتماعية يتعلم فيها طبيعة التفاعلات الاجتماعية، وهنا تصبح الأسرة مسؤولة عن التربية والتنشئة الاجتماعية كأسمى دور تقوم به الأسرة كوحدة اجتماعية أساسية في المجتمع من خلال توفير المناخ الملائم لأبنائها وتكفل لهم إشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية والمادية والتكفل بكل حاجتهم النفسية والاجتماعية والمادية، وهنا تمثل الأسرة الدرع والحماية ومصدر الإشباع لأبنائها، ولهذا تهتم المجتمعات بأنواعها كافة بالأسرة لأهمية الأدوار والوظائف التي تقوم بها، فالأسرة تعد من أهم التنظيمات الاجتماعية في المجتمع فهي الخلية الاجتماعية الأولى التي نتفاعل معها بصورة مكثفة وتنتظم فيها سلوكياتنا وهى النظام الذي يزود المجتمع الإنسانى بالأفراد وينظم العلاقة التي بينهم ويحدد الأدوار الاجتماعية المختلفة التي يقوم بها كل فرد في الأسرة وفقا لمكانته الاجتماعية، وفى إطار هذا السياق نجد أننا اليوم في حاجة إلى إجراء العديد من الدراسات التي تتناول الأسرة من زوايا مختلفة فقد أدت العولمة وما أفرزته من متغيرات ومستجدات في حياة المجتمعات من تطور في صور التفاعل الاجتماعي داخل الأسرة كنسق اجتماعي نتيجة للتطور التكنولوجي والانفتاح على ثورة المعلومات والاتصالات مما أثر على أدوار ووظائف الأسرة حيث أصبح ذلك تحديا حقيقيا يتعلق بتأديتها لوظائفها وأدوارها خاصة فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية، ومن هنا أصبح من الضروري السعي إلى البحث من أجل إعادة

فهم طبيعة التنشئة الاجتماعية في ظل المستجدات التكنولوجية التي أفرزت العديد من المتغيرات الاجتماعية المؤثرة على دور الأسرة في حفظ وحماية أبنائها وتنظيم سلوكياتهم وفق سليقة المجتمع اجتماعيا ودينيا.

أولاً- مشكلة الدراسة:

تتجسد مشكلة الدراسة في رصد المتغيرات المجتمعية وأثرها في التنشئة الاجتماعية لدى الأسرة، وفي إطار هذا فقد طرحت تساؤلات الدراسة الراهنة في الآتي:

التساؤل العام:

ما أثر المتغيرات المجتمعية بالتنشئة الاجتماعية؟

وينبثق من التساؤل العام مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تتمثل في الآتي:

1- ما أثر المتغيرات الاجتماعية بالتنشئة الاجتماعية؟
2- ما أثر المتغيرات الثقافية بالتنشئة الاجتماعية؟
3- ما أثر المتغيرات التكنولوجية بالتنشئة الاجتماعية؟
4- ما المتغيرات الاقتصادية بالتنشئة الاجتماعية؟
5- ما هي المقترحات للتغلب على آثار المتغيرات المجتمعية على عملية التنشئة الاجتماعية؟

ثانياً- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- التعرف على أثر المتغيرات المجتمعية بالتنشئة الاجتماعية.

وينبثق من الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية التي تتحدد فيما يلي:

1- التعرف على أثر المتغيرات الاجتماعية بالتنشئة الاجتماعية.
2- التعرف على أثر المتغيرات الثقافية بالتنشئة الاجتماعية.
3- التعرف على أثر المتغيرات التكنولوجية بالتنشئة الاجتماعية.
4- التعرف على أثر المتغيرات الاقتصادية بالتنشئة الاجتماعية.

ثالثاً- أهمية الدراسة:

1- تعيش الأسرة اليوم في عالم متغير مليء بالمتغيرات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على قيامها بعملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، ولهذا يعتبر السعي نحو رصد تلك المتغيرات والوقوف على آثارها على ما تقوم به الأسرة من ادوار ووظائف دافعا للقيام بتلك الدراسة.
2- إن استمرار تأثير المتغيرات المجتمعية بأنواعها كافةً سواء الاجتماعية والثقافية أو التكنولوجية أو الاقتصادية سوف يؤدى بلا شك إلى إحداث تغيرات في أدوار الأسرة ووظائفها مما يترتب عليه إحداث خلل في القيام بعملية التنشئة الاجتماعية لأبنائها .

3- وفى إطار ذات السياق فإن عدم القدرة على مواجهة ومعالجة الآثار الناتجة عن المتغيرات المجتمعية التي تتعرض لها الأسرة يمكن أن تؤثر على عملية التنشئة الاجتماعية، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى تفاقم المشكلات الأسرية وكذلك تفكك وانهيار الكيان الأسرى وفقده للقدرة على القيام بأداء وظائفه مما يترتب عليه قصور و خلل في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، والذي يمكن أن يؤدي إلى تزايد مظاهر الانحراف السلوكي وانهيار منظومة القيم لديهم .

رابعاً- الدراسات السابقة:

1- دراسة (عبد العزيز، 2011):

وجاءت بعنوان "تصور مقترح لمواجهة آثار التغير الاجتماعي على الدور التربوي للأسرة السعودية بمدينة جدة من منظور تربوي إسلامي، واستهدفت الدراسة إبراز مكانة وأساليب الأسرة ودورها التربوي من منظور مصادر التربية الإسلامية، والتعرف على الأدبيات التربوية التي تناولت عملية التغير الاجتماعي في علاقته بالتربية، واستخدمت الباحث المنهج الوصفي وطُبقت استبانة للإجابة عن أسئلة الدراسة على عينة من الخبراء والمعنيين والمهتمين من أساتذة الجامعات والمتخصصين في مجال التربية والتعليم وعددهم (178)، و كان من أهم النتائج أن هناك تأييدًا شديدًا لتنفيذ برامج للأطفال لمواجهة المواقف المختلفة، ويظهر الواقع الميداني النقص الواضح في المراكز الخاصة بإجراء اختبارات شخصية ونفسية للمقبلين على الزواج، وأوصت الدراسة بضرورة تحميل الأبناء المسؤولية لينمو عندهم هذا الإحساس مستقبلاً.

2- دراسة (الشامي، 2013):

تحت عنوان "أنماط التنشئة الاجتماعية السائدة لدى الأسرة الفلسطينية في عصر العولمة من وجهة نظر طلبة جامعة الأقصى في خان يونس"هدفت إلى التعرف إلى أنماط التنشئة الاجتماعية السائدة لدى الأسرة الفلسطينية في عصر العولمة من وجهة نظر طلبة جامعة الأقصى في خان يونس، وتكونت عينة الدراسة من (431) طالباً وطالبة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى سيادة نمط التنشئة الاجتماعية الديمقراطي، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المجالات المتعلقة بالنمط الديمقراطي لصالح الأسرة الفلسطينية في المدينة أكثر من المخيم، كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية طلبة الجامعة لنمط التنشئة الاجتماعية السائدة وفقاً لمتغيرات الدراسة وأخيراً أظهرت النتائج عدم وجود اتساق في أنماط التنشئة الاجتماعية الوالدية السائدة في الأسرة الفلسطينية.

3- دراسة (الأمام، 2014):

تتناول هذه الدراسة أثر العولمة على التنشئة الاجتماعية للأبناء في المجتمع السوداني في السنوات الأخيرة خاصةً في النظام الأسري، تأتي أهمية الدراسة في التعرف

على الطرق الحديثة للتعامل مع الأبناء في ظل العولمة أيضاً التعرف على النواحي الإيجابية للعولمة، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على التنشئة الاجتماعية السليمة والنواحي الإيجابية للعولمة واستخدامها في التربية وأخذ الحيطة والحذر لكل ما يهدد تربية لأبناء وبناء الأسر والمجتمعات، واتبعت الدراسة المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل الأستبانة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها تأثير العولمة في التنشئة الاجتماعية للأبناء تأثيراً سالباً ولم تؤثر في تكوين شخصيات الأبناء الاجتماعية، وأن للتوافق الأسري بين الزوجين دوراً كبيراً في التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء، وأوصت الدراسة بضرورة مراعاة المستوى التعليمي بين الزوجين عند الإقبال على الزواج، والعمل على تهيئة جو أسري سليم كي تتم فيه عملية التنشئة بصورة صحيحة.

4- دراسة (هاني، 2014):

بعنوان: الثقافة الإسلامية لدى الأبناء ودور التنشئة الأسرية في تعزيزها في ظل التحديات الراهنة، ويهدف هذا البحث إلى التعرف على أهمية التنشئة الأسرية في تعزيز الثقافة الإسلامية، وأبرز التحديات التي تواجهها، ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بإعداد استمارة استبانة تناولت الظاهرة موضوع البحث، وقد تم تطبيق هذه الاستبانة على عينة من أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة بابل بلغ عددها 305 أستاذاً وأستاذة تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية لتمثل متغيرات البحث، وقد تبين من نتائج البحث أن التنشئة الأسرية تسهم في تعزيز الثقافة الإسلامية لأفرادها على الرغم من التحديات التي تواجهها، ومن نتائج البحث وجود علاقة معنوية بين عمر المبحوثين والحديث عن الثقافة الإسلامية وانعكاسه على سلوكهم اليومي.

5- دراسة (أحلام، 2016):

وقد هدفت إلى البحث عن تأثير شبكة الإنترنت على العلاقات الأسرية، بما فيها علاقة الآباء بالأبناء، والعلاقة الزوجية، ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، معتمدة على الملاحظة، استمارة الاستبيان كأداتي بحث أساسية لجمع المعلومات، وزعت على عينة قصدية من الأسرة بمدينة تبسة، قدرت العينة من 60 مفردة بمعدل 20 أسرة، وأظهرت النتائج أن الإنترنت يلعب دوراً كبيراً داخل الأسرة التبسية ولها أهمية بالغة في حياتهم اليومية، من خلال تمضية أوقات فراغهم في الإبحار على الشبكة وذلك لإشباع ميولهم ورغباتهم، كذلك تبين أن أغلبية الأبناء يمضون وقتهم في الدردشة على مواقع التواصل الاجتماعي، مما أدى إلى تقليل الحوار مع آبائهم فنتج عنها استخدام العزلة وتفكك الروابط الأسرية، وأوضحت النتائج –أيضا– أن الإنترنت أدى إلى اتساع الفجوة بين الزوجين، حيث أصبح كل واحد منهم له حساب خاص على مواقع التواصل الاجتماعي وينشغل عن الطرف الآخر.

6- دراسة (الحديد، 2016):

وقد أجريت هذه الدراسة بهدف الكشف عن دور الإعلام الجديد في إعادة إنتاج التنشئة الاجتماعية لليافعين من طلبة المرحلة الثانوية في مدارس القطاع العام في

محافظة أربد خلال العام 2014، واستخدمت الدراسة استمارة تم إعدادها خصيصاً لهذه الغاية موجهة إلى (201) طالب وطالبة يستخدمون الإعلام الجديد تم اختيارهم عشوائياً، كما تم استخدام أساليب التحليل الإحصائي الوصفي، وأسلوب تحليل التباين واختبار "T" واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بشقيه الكمي والكيفي كونه المنهج المناسب لتحقيق أهداف الدراسة، وأظهرت النتائج أن الإعلام الجديد له دور كبير في إعادة إنتاج التنشئة الاجتماعية لليافعين بشكل عام وله دور كبير في إكساب الأفراد قيم إيجابية ومساعدتهم في إدراك وصياغة تفصيلاتهم الشخصية، وأوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الدراسات حول الإعلام الجديد ودوره في إعادة إنتاج التنشئة الاجتماعية لليافعين، وضرورة تحذير الشباب من مغبة استخدام الإعلام الجديد بصورة غير واعية.

7- دراسة (شرف الدين، 2016):

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وكذلك التعرف على دور تلك المؤسسات في تحقيقها للضبط الاجتماعي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والذي يساعد في وصف الظاهرة المدروسة وتحليل وتفسير البيانات، إضافة إلى استخدامها لمنهج دراسة الحالة على اعتبار أنها مُطبقة على الريف الشمالي لمحلية المتمة، وتم جمع البيانات الميدانية بواسطة أدوات جمع البيانات: المقابلة، الملاحظة والاستبيان، تكون مجتمع الدراسة من (10) قرى بالريف الشمالي لمحلية المتمة، حيث بلغ حجم المجتمع الأصلي للدراسة (6830) أسرة. وتم اختيار العينة العشوائية البسيطة حيث بلغ حجم العينة المطلوبة (314 مفردة). وكانت وحدة تحليل الدراسة تمثلها الأسرة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أن هناك مؤسسات للتنشئة الاجتماعية لها دور كبير في غرس القيم وتقويم وتهذيب سلوك الأفراد، وكذلك للأسرة والمدرسة أهمية كبيرة في عملية التنشئة والتربية وضبط السلوك وتهيئة الأفراد اجتماعياً، ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة، لابد من زيادة التعليم ورفع الوعي لدى أفراد المجتمع حتى تكون هناك تنشئة اجتماعية.

8- دراسة (الدويبى، 2016):

يتناول هذا البحث موضوع التنشئة الاجتماعية في مجتمع المعرفة في تواصلها المرجعي مع مستجدات عصر المعرفة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات، وقد تركز البحث على بعض تحديات عصر المعرفة الرقمية لفعاليات التنشئة الاجتماعية وأهم منطلقات التنشئة في المجتمع المعرفة في محاولة لتسليط الضوء على أهم التحديات والتداعيات، حيث خلص البحث إلى تحديد التوجهات الداعمة للتنشئة الاجتماعية لتستجيب بكفاءة لمتطلبات الحياة في مجتمع المعرفة، مركزاً بالخصوص على أهمية دمج معطيات مجتمع المعرفة في فعاليات التنشئة الاجتماعية، والتمكين من النفاذ إلى شبكات المعلومات وتقنيات التواصل الإلكتروني، كما خلص البحث إلى التأكيد على أهمية وجود رؤية وسياسات تدفع باتجاه تحقيق مجتمع المعرفة وتجاوز الفجوة الرقمية.

9- دراسة (ياسين، 2017):

وقد جاءت بعنوان: "علاقة خصائص الأسرة الجزائرية بأساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء في ضوء إرهاصات العولمة الثقافية"، وقد تناولت الدراسة جدلية تنشئة الأسر الجزائرية لأبنائها في إطار مظاهر العولمة الثقافية وإرهاصاتها، وتم اعتماد المنهج الوصفي وتطبيق مقياس لجمع المعطيات، على عينة من الأسر قوامها 488، أسفرت عملية تحليل النتائج عن بروز طغيان أساليب تنشئة الأبناء الراضخة للعولمة على استخدامات الأسرة، كما تأكد وجود فروق في ما يخص أساليب التنشئة الاجتماعية للأسر تعود إلى المستوى الدراسي للأب، وللأم. كما وتعود الفروق إلى سن الأم، لصالح الأمهات من عمر 25 سنة وأقل، إلى جانب نتائج أخرى.

10- دراسة (الرواخية ،2017):

وهدفت تلك الدراسة إلى الكشف عن أنماط التنشئة الأسرية لدى الطلبة العمانيين في جامعة مؤتة بالأردن وعلاقتها بمستوى التكيف الاجتماعي مع البيئة الأردنية لديهم، وقد تكونت عينة الدراسة من (337) طالباً وطالبة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية، وقد طور الباحث مقياس خاص لقياس أنماط التنشئة ومستويات التكيف الاجتماعي، وأظهرت نتائج الدراسة أنماط التنشئة الأسرية التي سادت لدى أفراد عينة الدراسة، حسب الترتيب الآتي: النمط الديمقراطي أولاً، فالتسلطي ثانياً، وأخيراً التسيبي، كما أظهرت النتائج أن مستوى التكيف الاجتماعي المتوسط هو الأكثر شيوعاً بين طلبة عينة الدراسة، ومن جهة أخرى أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنماط التنشئة الأسرية السائدة لدى الطلبة وبين مستويات تكيفهم الاجتماعي مع البيئة الأردنية، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في طبيعة مستويات التكيف الاجتماعي تُعزى لمتغيري الجنس ومكان إقامة الأسرة، في حين لم تظهر النتائج فروقاً في طبيعة أنماط التنشئة الأسرية تُعزى لهذين المتغيرين.

خامساً- الإطار النظري للدراسة:

1- مفاهيم الدراسة:

أ- الأسرة:

الأسرة هي الوحدة الاجتماعية التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني، حيث تعتبر الأسرة ذلك المجال الحيوي الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية وهي أساس وجود المجتمع وكذا مصدر الأخلاق والرعاية الأولى لضبط السلوك[1]، ومن هنا تصبح الأسرة منظمة اجتماعية تتكون من أفراد يرتبطون بعضهم ببعض بروابط اجتماعية وأخلاقية ودموية وروحية وهذه الروابط تجعل الأسرة تتمتع بأنظمة وعلاقات وطقوس سلوكية متطورة يقرها المجتمع ويبرز وجودها [2]، وعلى جانب آخر يرى البعض أن الأسرة جماعة اجتماعية أساسية ودائمة ونظام اجتماعي رئيسي،

وليست الأسرة أساس وجود المجتمع فحسب، بل هي مصدر الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية [3].

وتُعرف الأسرة إجرائياً بأنها: "مجموعة من الأفراد تعيش في منزل واحد وتتكون من الأب والأم والأبناء، تجمعهم روابط أسرية يختلف حجمها من أسرة إلى أخرى، وتقوم الأسرة بوظيفة مُهمة لحياة المجتمعات ألا وهى التنشئة الاجتماعية التي تستهدف تربية الأبناء وغرس القيم الإيجابية لديهم عبر قواعد الضبط الاجتماعي ليصبحوا أفراداً فعالين في المجتمع".

ب- التنشئة الاجتماعية:

هي عملية تعلم وتعليم وتربية تقوم على التفاعل وتهدف إلى اكتساب الفرد سلوكاً ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبها الطابع الاجتماعي وتسير الاندماج الاجتماعي.[4] كما تعرف –أيضاً– بأنها "العملية التي عن طريقها يتم إعداد الفرد منذ ولادته لأن يكون كائناً اجتماعياً وعضواً في مجتمع ما والأسرة هي أول بيئة تتولى هذا الإعداد وتكسب الطفل لغة الجماعة وتراثها الثقافي والحضاري من عادات وتقاليد وسنن اجتماعية وتاريخ قومي وترسخ قديستها في نفسه وينشأ عضوا من أعضاء الجماعة والمجتمع وللأسرة في هذا الشأن دور لا تعادلها أية بيئة أخرى[5] .

إن التنشئة الاجتماعية هو فعل التربية الممارس على النشء داخل الوسط الذي يعيش فيه، حيث يتم تنمية جوانب شخصيته في ظل عادات المجتمع وتقاليده وقوانينه ونظمه، ومحتواه الثقافي، والتربية كما عرفها أفلاطون بأنها "إعطاء الجسم والروح كل الجمال والكمال الممكن، تهدف إلى بلوغ درجات الكمال والانسجام والتكيف، حيث تكون في إطار المحيط الذي يكبر فيه الطفل"[6] .

ويشير عبد الرحمن العيسوي إلى التنشئة الاجتماعية على أنها "العملية التي تتشكل خلالها معايير الفرد ومهاراته ودوافعه واتجاهاته الراهنة وسلوكه لتكون متناغمة مع ما يعتبره المجتمع مرغوباً فيه لأدواره الراهنة والمستقبلية في المجتمع".[7]

وتعرف التنشئة الاجتماعية إجرائيا بأنها :" تلك العملية التي تقوم فيها الأسرة بنقل القيم والعادات والتقاليد والأعراف للأبناء وتنمية السلوك الاجتماعي لديهم ليصبحوا قادرين على التفاعل الاجتماعي مع إفراد المجتمع فهي عملية تعلم وتعليم وتربية، وتستند على التفاعل الاجتماعي وغرضها الأساس اكتساب الأبناء سلوكيات ومعايير واتجاهات تمنحهم القدرة على مسايرة الحياة الاجتماعية والاندماج فيها.

2-أهمية الأسرة:

الأسرة هي الوحدة الاجتماعية التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني وتعتبر الأسرة ذلك المجال الحيوي الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية وهي أساس وجود المجتمع وكذا مصدر الأخلاق والرعاية الأولى لضبط السلوك [8]، ويرى تالكوت بارسونز أن الأسرة بمثابة نسق اجتماعي؛ لأنها هي التي تربط البناء

الاجتماعي بالشخصية، ونفس عناصر تكوين البناء هي بعينها عناصر تكوين الشخصية فالقيم والأدوار عناصر اجتماعية تضم العلاقات داخل البناء، وتأكد هذه العناصر علاقة التداخل والتفاعل بين الشخصية والبناء الاجتماعي، وهو الجسر الرابط بينها"، ومن خلال ذلك فإن الأسرة من وجهة نظر بارسونز نسق يتضمن مجموعة من أنساق متعددة مثل: نسق الأم والطفل، نسق الأخوة، نسق الزوجين"[9]، من خلال تلك التعريفات يتضح بأن الأسرة من الناحية السوسيولوجية تعني معيشة رجل وامرأة أو أكثر معاً على أساس الدخول في علاقات جنسية يقرها وما يترتب عن ذلك من حقوق وواجبات كرعاية الأطفال وتربيتهم، أولئك الذين يأتون نتيجة لهذه العلاقات[10]، ويعيشون جميعاً عيشة مشتركة في مسكن واحد وبينهم علاقات وتفاعلات واتصالات وحدود أدوار يحكمه نظام ولهم أهداف مشتركة يسعون إلى تحقيقها[11]، ومن هنا تصبح الأسرة منظمة اجتماعية تتكون من أفراد يرتبطون بعضهم ببعض بروابط اجتماعية وأخلاقية ودموية وروحية وهذه الروابط تجعل الأسرة تتمتع بأنظمة وعلاقات وطقوس سلوكية متطورة يقرها المجتمع ويبرز وجودها[12]، وللأسرة اليوم مكانة بارزة في المجتمع بل هي الركن الأساسي في كيان المجتمع الحديث، وهي البيئة الطبيعية التي يولد فيها الطفل وينمو ويكبر حتى يدرك شؤون الحياة [13]، حيث من الحقائق المسلم بها أن الإنسان كائن اجتماعي بفطرته وطبيعته، فهو لا يستطيع أن يعتزل الناس كي يعيش وحيداً، لأنه يحتاج إلى من يرعاه ويكفله منذ طفولته إلى أن يشب ويكبر ويستطيع أن يسهم في الحياة الاجتماعية ويكسب قوته، والأسرة هي الجماعة التي تقوم بهذه الوظيفة، فهي إذاً العنصر الاجتماعي الأول، والخلية الأولى للمجتمع، والركن الأساسي الذي يعتمد عليه في بنائه، ومن أجل ذلك تظهر أهميته في هذا البناء، فإذا كانت سليمة قوية أمكن أن يتكون من مجموعها بناء قوي متين لهذا المجتمع السليم، كما أنها إذا صلحت صلح المجتمع ككل.

3- الأسرة وعملية التنشئة الاجتماعية:

يرجع احتفاظ الأسرة بدورها الرئيسي في التنشئة الاجتماعية إلى ما للأسرة الإنسانية بصفة عامة من خصائص أساسية مميزة عن سائر المؤسسات الاجتماعية مما يجعلها أنسب هذه المؤسسات لتبدأ فيها ومنها عملية التنشئة الاجتماعية والنظم الأسرية لا تختلف عن غيرها من النظم الاجتماعية، فهي على الرغم من استمرارها وتواصلها إلا أنها تخضع للعملية التطورية كغيرها، وتتأثر بالعديد من العوامل التاريخية والحضارية والنفسية، التي لها انعكاسات على النظم الأسرية، وبمجرد ولادة الطفل تبدأ عملية التنشئة الاجتماعية، "وانطلاقاً من الأسر تتحدد العلاقة بين الطفل والبيئة الأسرية؛ لأنه ومنذ اللحظة الأولى لولادته يكون متحداً بأمه عن طريق الغذاء، إذ لا يقيم أي تميز بينه وبين البيئة الاجتماعية المحيطة به، كما تظل الأسرة أولاً وقبل كل شيء مؤسسة اجتماعية ثقافية تتغير ببنيتها المادية والنفسية بتغير المجتمعات لكن وظيفتها الأساسية تبقى وتتواصل لتواصل الأجيال"، تؤثر الأسرة في حياة الطفل تأثيراً يبدأ بالعلاقة الوثقى التي تقوم بينه وبين أمه، ثم يتطور هذا التأثير إلى علاقة أولية تربطه بأبيه وبأفراد الأسرة الآخرين، وتظل هذه العلاقات تهيمن على حياته هيمنة قوية طول طفولته ومراهقته ثم

يتخفف منها نوعاً ما في رشده واكتمال نضجه، يتأثر النمو الاجتماعي للطفل بنوع الأسرة التي ينشأ فيها ريفية كانت أو مدينة، هذا والطفل الإنساني أكثر الكائنات الحية اعتماداً على أسرته ذلك بأن طفولة الإنسان أطول طفولة عرفتها الحياة، إذ تبلغ ما يقارب ربع أو ثلث حياة الفرد لاتصالها الوثيق بأقوى دوافع الإنسان[14].

ولهذا تعد الأسرة أول مصدر للتنشئة الاجتماعية ففيها يولد ويترعرع وينمو ويتعلم الإنسان اللغة من أمه وأبيه، وإخوته وأقاربه، وفيه تقوم الأسرة على التعليم الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية، ويعد نظام الأسرة هو نظام اجتماعي مميز بنائيا ووظيفيا موجود منذ الأزل، فهي تشكل المحيط الذي يعنى بتحويل الطفل من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي وهي توفر البيئة المناسبة لأعضائها كي يتمتعوا بالأمن النفسي والصحة البدنية، ولذلك انصبت وظائفها على النمو الجسمي والتنشئة الاجتماعية، وغرس القيم واكساب العادات وتوجيه الميول وإشباع الحاجات وتوزيع الأدوار وضبط السلوك، كما تتنوع أساليب التنشئة بحسب معتقدات الأسرة في الوسط الذي تعيش فيه[15]

وفى الواقع فإن التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة لا تتوقف عند مرحلة طفولة الفرد، وإنما تستمر طوال حياته منذ ميلاده وحتى وفاته وتشكل من خلالها معايير الفرد ومهاراته ودوافعه واتجاهاته بحيث تتفق مع ثقافة المجتمع ويتم عن طريقها تربية وإعداد الطفل لكي يصبح عضواً صالحاً في المجتمع ويتم بها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل آخر ويكتسب الفرد عن طريقها الخصائص الأساسية لمجتمعه وطرق التفكير والتغير عن سلوكه في المجتمع [16].

4- المتغيرات المجتمعية ودور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية:

ويعد التغير واقعًا حتميًا وحركة متواصلة لا سبيل لإيقافها أو منعها، فالكون برمته يخضع لتغيرات متواصلة عبر ملايين السنين والإنسان بوصفه جزءًا من هذا الكون بحضارته وثقافته يخضع لعمليات تغير متواصلة ومستمرة منذ فجر التاريخ وفقا لعلاقة تداخل وتفاعل وتبادل متواصلة، فالتغير سمة من سمات الكون لذلك نجده يمس جوانب الحياة منها المادية أو المعنوية، فيمس الأفراد والجماعات والمجتمعات، ويمس القيم والعادات والثقافات كما يرتبط بالتحضر والتنمية والنمو والتقدم والتكنولوجيا والإعلام وغيره، كما يمس التنشئة الاجتماعية وطريقة الحياة، وهو عملية اجتماعية يتحقق عن طريقها تحول المجتمع بأكمله، أي تحول في نظمه الاجتماعية كالنظام السياسي والاقتصادي والعائلي... الخ وذلك في حدود حقبة زمنية محددة نتيجة عوامل ثقافية واقتصادية وسياسية يتداخل بعضها ببعض ويؤثر بعضها في الآخر، فالتغير صفة ملازمة للإنسان والمجتمع منذ القدم وحتى اليوم، وبصفة عامة نحن نعيش اليوم في عصر التغير ولقد أخذ التغير في عالمنا المعاصر اتجاهاً واضحا، وأصبحنا نعيش في عالم لا يستطيع فيه أي شخص أن يلاحق التغيرات التي تحدث فيه يوماً بعد يوم، وهذه الحقيقة هي واقع لا مناص منه ،فنحن كل يوم نرى جديدًا في تفاعلاتنا وعلاقتنا وحتى في أساليب الحياة ومجريات الأحداث نجد أن هناك تغيرًا واضح، وعندما نربط بين التغير

والأسرة نجد أن الأسرة كإحدى الوحدات الاجتماعية داخل المجتمع تتعرض –أيضًا– للتغير من حيث مقوماتها وخصائصها البنيوية والوظيفية وأضحت المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية لها أثرها الواضح على طبيعة الأدوار والوظائف التي تقوم بها الأسرة، فالملاحظ أن المستجدات المجتمعية والعالمية الراهنة أدت إلى تغير واضح في ما تقوم به الأسرة من أدوار ووظائف مما غير في بنيتها فقد تنازلت الأسرة عن بعض أدوارها التقليدية ويتضح هذا بشكل أكبر في الحضر وما تشهده الحياة في المجتمعات الحضرية من تطوير في مجريات الحياة اليومية من أساليب المعيشة والتفاعل والأثر الواضح للتغير على بنية العلاقات والتفاعلات الاجتماعية، فهناك الكثير من المتغيرات التي لعبت دورا واضحا في تقليص دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية ومثل التطور التكنولوجي والثورة الهائلة في نظم الاتصالات والمعلومات التي أدت إلى انفتاح فكري على ثقافات العالم، والاختراق للعادات والتقاليد في المجتمع الليبي والتوجه بجاذبية نحو تقاليد وعادات مغايرة، كذلك سيطرة المادية والاهتمام بالعمل بحثا عن مصدر الرزق في ظل الضغوط المادية لرب الأسرة والمسؤوليات الملقاة على عاتقه، ومشاركة المرأة الاقتصادية وخروجها للعمل وانشغالها بلا شك عن تربية أبنائها، وفى إطار ذلك السياق نتحدث عن تطور الاتصالات ووسائل الإعلام ودوره في تغير الثقافة من خلال التأثير على طريقة تفكير الأبناء والتطلع الدائم لتقليد الثقافات الغربية، كل هذا كان له أثره على قيام الأسرة بأدوارها، مما كان له أثره على التنشئة الاجتماعية للأبناء، ومن المتغيرات المجتمعية العالمية التي كان لها أثرها الواضح على الأسرة العولمة حيث توالت التغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.... الخ على المجتمعات في العقود القليلة الماضية وخاصة على المجتمعات العربية ولعل أبرز هذه التغيرات بروز ظاهرة العولمة وما رافقها من ثورة معلوماتية إذ أحدثت تغيراً في المواقف والاتجاهات والقيم لدى أفراد المجتمع[17]. وجعلت العالم أكثر اندماجاً وجعلت التحولات سريعة وأسهمت في انتقال المفاهيم والقناعات والمفردات والأذواق فيما بين الثقافات والحضارات ونقلت العالم من مرحلة الحداثة إلى مرحلة ما بعد الحداثة وبالتالي دخوله إلى عصر العولمة[18]

كما أن التقدم التكنولوجي قد أحدث آثارا هائلة في تقدم البشرية والتغيير الاجتماعي نحو الأفضل، وأثر ذلك على مظاهر الحياة كافة في المجتمع والأسرة، فعلى سبيل المثال بات التصنيع عاملاً اقتصادياً تكنولوجياً فعّالاً غالبا ما يؤثر في بناء المجتمع الفوقي ويترك آثاره وانعكاساته فيه وهذا الأمر سينقل المجتمع برمته إلى مرحلة حضارية واجتماعية متطورة ونامية تختلف عن المراحل السابقة التي كان بها قبل التحول الصناعي[19]

إن هذه التغيرات كان لها دور في تغير الثقافة الموروثة للمجتمعات، كما أن ثورة المعلومات والاتصالات أثرت وستؤثر في حياة الأفراد وهي اليوم من أهم العوامل التي تعقد تشكيل خبرات وثقافة وأذواق وسلوكيات الأفراد والمجتمعات[20]، فأفراد الأسرة لم يعودوا معزولين كما في السابق، إذ أصبحت وسائل العولمة تسهم بقدر كبير في دمج الأفراد مع بعضهم ومع المجتمعات الأخرى، فوسائل مثل الإنترنت والنقال وأساليب البث الفضائي جميعها تحاول تشكيل قيماً ومفاهيم جديدة ربما لتكون بديلة عن القيم المتعارف

عليها لدى أفراد المجتمع مستخدمة أساليب التشويق والمتعة في ذلك لصرفهم عن مشكلاتهم الحقيقية وإبعادهم عن الواقع الحقيقي المعيش، كما أن وسائل الاتصال الجماهيري تحتل كما هو معروف موقعاً طليعياً بين العوامل المدنية في هذا العصر من نواحي التأثير الفكري والعلمي[21]، لكونها أكثر التصاقاً بالمجتمع وأقوى تأثيراً من حيث الاتصال والإقناع والتثقيف، فالاتصال أداة تغيير ووسيلة توجيهية؛ لأنه يتولى مهام الإعلام والتربية والتعليم والتثقيف والإرشاد والتدريب والتنشئة الاجتماعية وهذه المهام تشكل جوهر الثقافة التي يقوم عليها البناء الاجتماعي، إذ يتم عن طريقها تحقيق أهداف المجتمع بالتغيير وأحداثه وتوجيه الأنظار إليه وإعداد الناس له [22]، أي أنه يقوم بعملية تنظيم التفاعل بين الناس وتجاوبهم وتعاطفهم فيما بينهم وقد طورتها الحضارة الحديثة وجعلتها بإمكانات كبيرة وحولتها إلى قوة لا يستغنى عنها لدى الشعوب [23]، إذ تشمل وسائل الاتصال سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة المرئية والمسموعة (الإذاعة والتلفزيون والستلايت والصحافة والمجلات والهاتف بجميع أنواعه والانترنيت) إذ لا تقتصر أهميتها على الجانب الترفيهي فحسب وإنما تتعداها إلى مهمة أكبر وأهم في بناء الفرد والمجتمع من خلال تأكيدها على الجوانب الفكرية والتربوية والأخلاقية والإنسانية نظراً لما تتمتع به من أهمية بالغة في تكوين صفاته الأساسية ورسمها[24]

6- عوامل التحول في وظيفة الأسرة

أ- **العوامل التكنولوجية:** للتكنولوجيا دور في الحياة العامة للأفراد وتأثيراتها في تغير المجتمع يرجع إلى استخدام المجتمع لها، فترى أن قيام الثورة الصناعية وظهور الكثير من المكتشفات والمخترعات العلمية في شتى الميادين أنشأ تقدماً في النواحي المادية والاقتصادية لخدمة المجتمع.

فالتصنيع يوفر للأسرة الأدوات و المستلزمات المنزلية والترفيهية والعملية التي تحقق للأسرة وسائل الراحة وتسهل بعض الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها أعضاؤها، ومن جهة أخرى يمكن القول إن بعض هذه الوسائل قد أدت بصورة أو بأخرى إلى الابتعاد عن تلك الروح العاطفية التي يقضيها أفراد الأسرة في الحديث مع بعضهم، فلعقود طويلة ظلت الأسرة تلعب دوراً أساسياً في تكوين مدارك الإنسان وثقافته، وتسهم في تشكيل منظومة القيم التي يتمسك بها بما فيها علاقات الآباء بالأبناء أما اليوم فقد انتقل جزء كبير من هذا الدور إلى شبكات الإنترنت والهواتف النقالة والألعاب الإلكترونية، الأمر الذي فتح الباب أمام أنماط من التواصل الافتراضي الذي حل محل الحوار والمحادثة بين أفراد الأسرة الواحدة، مما أسهم في توسيع الفجوة وتكريس الصراع بين جيل الآباء والأبناء فضلاً عن ظاهرة الاستخدام السيئ لتلك التكنولوجيا والتي وصل في كثير من الحالات إلى ممارسات غير أخلاقية.[25]

ب- العوامل الاقتصادية: لقد أسست النظرية الماركسية على الفرض الأساسي أن التغيرات الاقتصادية في البناء التحتي للمجتمع هي المحرك الأول للتغير الاجتماعي، ويتكون البناء السفلي من قوى وعلاقات خاصة بالإنتاج، بينما يتكون البناء الفوقي من السمات الخاصة بالنسق الاجتماعي مثل النظم السياسية، القضائية، الدينية، والتي تخدم

وتدعم البناء التحتي الذي تكونت بواسطته[26] "بمعنى أن هذه النظرية تقوم على الاعتقاد في تطور المجتمع خلال مراحل معينة على أساس من الحتمية التاريخية". بناءً عليه فإن التغير الاقتصادي للتغير الاجتماعي يقوم على أساس الاعتقاد في أن العامل الاقتصادي هو العامل الفذ في إحداث التغيرات الاجتماعية في حياة الناس والمجتمع"[27]، كما أن سرعة أو بطء التغير الاجتماعي تتوقف على نوع النظم السائدة، ويقوم التفسير الاقتصادي للتغير الاجتماعي على أساس الاعتقاد في أن العامل الاقتصادي هو العامل الأساسي في إحداث التغيرات الاجتماعية في حياة الناس وفي المجتمع، فطبيعة العمل ومصدر الدخل وإمكانية الحصول على السلع والمعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الناس أساسية بالنسبة لمعظم الأسر. ويمكن أن نشير إلى الاختلافات القائمة في حجم الأسر ومكان الإقامة وأنماط الاستهلاك مع أي تغير في الاقتصاد أو تغير في الدخل الفردي يمكن أن يؤثر في الأسرة أو الأنماط الأسرية.

ج –العوامل القيمية: لقد بينت بعض الدراسات السوسيولوجية أن ظهور العلاقات الرسمية التعاقدية قد أثرّ في طبيعة العلاقات القيمية القرابية التي تراجعت عما كانت عليه في الأسرة التقليدية التي تتصف فيها العلاقات القرابية بالتماسك القوي، كما أن القيم الدخيلة التي غزت الأسرة من خلال وسائل الإعلام وغيرها. فقد توقفت الأسرة المسلمة عن النمو والامتداد بالشكل المطلوب في إطار القيم الإسلامية، وتحولت إلى أشكال وألبسة وعلاقات متوارثة، ولم تعد تختلف عن غيرها في كثير من الأحوال، إلا بالعناوين، بينما تلتصق بها وتتحد معها بالمضامين [28]

كما فرضت وسائل الاتصال نفسها فأصبح لها أدوار لا يستهان بها، وأصبحت وسائل الاتصال إحدى المؤسسات القوية للعلاقات الاجتماعية داخل الأسرة. من هنا كان للتطور والتقدم العلمي والتكنولوجي أعظم الأثر على الأسرة، وعلى تقلص وظائفها التربوية شيئاً فشيئاً.

ومن جراء هذا التغير أصبحت الأسرة تختلف عما كانت عليه في الماضي، فقد أتاح المجتمع الصناعي الحديث الفرصة أمام المرأة للمشاركة في ميزانية الأسرة، كما أن لوسائل الإعلام دورها أيضاً تجاه الأسرة، فالإذاعة والصحافة والتليفزيون تساعد الأسرة في مواجهة مسؤولياتها وقيامها بدورها التربوية، وتكسب الأسرة خلال هذه البرامج والمواد الإعلامية الكثير من المعارف والخبرات والمهارات، التي يتطلبها دورها الجديد في المجتمع الحديث وتساعد أبناءها على مواجهة متطلبات الحياة، وبالتالي إن مفهوم الأسرة كشكل من أشكال التفاعل انتابه الكثير من التغيير في الأدوار والوظائف خلافاً لما كان متعارفاً عليه في الماضي حيث يلخص لنا "حسين" أهم التغيرات التي لحقت بدور الأسرة ما يلي:[29]

- خروج الوالدين للعمل (الزوج والزوجة) وترك الأولاد فريسة للخادمات الجاهلات بشؤون تربية الأطفال.
- هجرة أحد الآباء أو كليهما للعمل بالخارج أو العمل بالمدن سعياً وراء الرزق والاكتساب مما يؤدي إلى ضعف عملية التفاعل بين أفراد الأسرة.

- تغير مفهوم المنزل فلم يعد مفهوم المنزل كما كان في الماضي الذي تجتمع فيه أفراد الأسرة للترويح والاستجمام بل أصبح مكاناً للنوم فقط، ويميل كل فرد من أفراد الأسرة لقضاء أوقات فارغة في أماكن أخرى بعيدة عن المنزل استحدثت في الوقت الحاضر كالنوادي.
- انتشار وازدياد وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وانجذاب أفراد الأسرة صغاراً أم كباراً لها.

– **التغير في أنماط الأسرة:** إن جل التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية تتجه إلى إضعاف الشكل التقليدي لأي مجتمع، فقد تأثرت الأسرة عامة بكل هذه التغيرات مما أدى إلى تغير بنائها وانكماش وظائفها مما جعل أنماطها تتعدد بتعدد المجتمعات والأزمان أيضاً، من خلال العادات والتقاليد والعرف... الخ، أي باختلاف الأنماط الثقافية والاجتماعية للمجتمع، فمن حيث الحجم نجد الأسرة النواة كبديل للأسرة الممتدة؛ لأنها من خصائص المجتمع الصناعي الحديث وهي تشمل الأفراد الذين يشتركون بروابط الزواج والذين يسكنون في مسكن واحد مع أطفالهم، أي أنها تضم جيلين لا أكثر، وتنسج على مبدأ تحريم الزواج من المحارم. كما تسمى "بالأسرة الزواجية" يطلق عليها –أيضاً– "اسم الأسرة البسيطة، وهي أصغر وحدة قرابية في المجتمع، وتتألف من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين يسكنون معاً في مسكن واحد، وتعتبر النمط المميز في المجتمع المعاصر".[30]، ومن خصائصها: صغر الحجم، تتميز باستقلالها الاقتصادي، غياب تأثير الأقارب، ممارسة الوالدين دور التربية، كما أن الزوجين يكونان أكثر تفاهماً وأكثر اقترابًا، بالإضافة إلى ضعف العلاقات القرابية تسودها علاقات اجتماعية ديمقراطية ويعود شيوع هذا النوع من الأسرة إلى سيطرة النزعة الفردية كالملكية، وكذلك شدة الحراك الجغرافي والاجتماعي.

– **خروج المرأة للعمل:** أدى خروج المرأة للعمل إلى تحقيق الكثير من المكاسب جعلتها تتمتع بحقوق مثلها مثل الرجل، وطبعاً لا تنعكس نتائج هذا الخروج على المرأة فحسب إنما على المجتمع ككل، مما يعني أن البناء الأسري والمجتمعي قد مس في إحدى نواته الأساسية. وهذا لا شك يخلق تحولات وتغيرات جمة، فتؤكد إحدى الدراسات التي تبين أن عمل الأم يؤدي إلى تغير في نظام الأسرة؛ لأن المرأة العاملة تجبر أسرتها على السير على نظام دقيق صارم، وهذا النظام ناتج عن ضيق وقت المرأة العاملة حيث إن قيامها بدورين اجتماعيين جعل وظيفتها مزدوجة مما جعلها لا تستطيع أن تفي باحتياجات أسرتها.[31] ففي القديم كانت المرأة لا تخرج للعمل وحتى وإن خرجت نجدها مطلقة أو أرملة، ونجد الفتاة تعمل حتى تتزوج فتترك العمل وتتفرغ لشؤون بيتها، ويكون الأطفال في بعض الأحيان السبب في انقطاع المرأة عن العمل، أما حالياً فغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية كلها عوامل فتحت المجال واسعاً أمام المرأة للبحث عن عمل يساعدها في تغطية نفقات الأسرة، فالأم العاملة أصبحت تقضي معظم ساعات النهار بعيدة عن الأسرة وعن أطفالها الذين تكون قد تركتهم عند إحد أفراد العائلة أو عند "المربية البديلة" كما تعرف حالياً أن يمكن أن تلحقه بإحدى دور الحضانة أو

المدرسة القرآنية، في حين تصبح الفترة المسائية بالنسبة لها فترة عمل داخل المنزل وما ينتظرها من أشغال منزلية ومسؤوليات أخرى.

وبالتالي المرأة العاملة أصبحت لديها ازدواجية في الأدوار من ناحية هي أم وزوجة ومن ناحية أخرى هي صاحبة وظيفة وعليها الموازنة بين هذه الوظائف؛ لأن عملها المهني يعتبر كوظيفة ثانية مضافة إلى عملها الطبيعي المتمثل في الإنجاب والتربية والأعمال المنزلية، وهذه المسؤوليات أضافت عبئاً كبيراً على عاتق المرأة فرغم عملها خارج البيت وتساوي ساعات العمل مثلها مثل الرجل إلا أننا نجد أن المسؤوليات المنزلية بينهما غير متساوية، خاصةً مع ارتفاع عدد أفراد الأسرة وكثرة الأطفال الصغار الذين هم بحاجة إلى الرعاية المستمرة من جميع النواحي.

سابعاً- الإجراءات المنهجية للدراسة:

1. نوع الدراسة والمنهج المستخدم:

تعد الدراسة الراهنة وفقا لطريقة البحث فيها دراسة تطبيقية ذلك لرصد واقع وأبعاد المتغيرات المجتمعية وأثرها في التنشئة الاجتماعية لدى الأسرة وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة قيد البحث وتحليلها

2. أدوات الدراسة:

لإتمام الدراسة الميدانية في أقل جهد ووقت وبأقل التكاليف أيضا و في ظل ظروف جائحة كورونا اعتمد الباحث استمارة استبيان إلكترونية لجمع البيانات اللازمة لإنجاز الدراسة ذلك من خلال وسائط التواصل الاجتماعية المختلفة وقد أرسلت استمارات الاستبانة إلكترونيا إلى السادة أعضاء هيئة التدريس بجامعة طبرق في ليبيا نهاية عام 2021

ثامناً- مجالات الدراسة:

1- المجال المكاني:

تحدد المجال المكاني للدراسة الراهنة في جامعة طبرق- بمدينة طبرق- ليبيا.

2- المجال البشري:

تم سحب عينة قدرها40% من إجمالي السادة أعضاء هيئة التدريس بالكليات التابعة لجامعة طبرق، وقدر عددهم بـ (158) عضو هيئة تدريس بمختلف التخصصات، وتم استبعاد (8) استمارات، وذلك لعدم استكمال البيانات وعدم رغبة بعض المبحوثين في ملء بيانات تلك الاستمارات.

3- المجال الزمني:

تمثلت الفترة الزمنية في جمع البيانات من خلال استمارة الاستبانة في المدة الزمنية الممتدة خلال الفترة من 2021/8/27، وحتى 2021/10/30 .

تاسعاً- الدراسة الميدانية والنتائج:

تحليل البيانات الميدانية الخاصة بالبيانات الأولية:

جدول (1) يوضح خصائص عينة الدراسة

الخصائص		ك	%
النوع	أ- ذكر.	96	%64
	ب- أنثى.	54	%36
السن	أ- 25-30 سنة.	-	-
	ب- 30-35 سنة.	23	%15.3
	ج- 35-40 سنة.	27	%18
	د- من 40-45 سنة.	81	%54
	هـ- من 45 سنة فأكثر.	19	%12.7
الحالة الاجتماعية	أ- متزوج.	135	%90
	ب- أرمل.	4	%2.7
	ج- مطلق.	11	%7.3
فترة الزواج	أ- أقل من 5 سنوات.	24	%16
	ب- من 10-15 سنة.	89	%59.3
	ج- من 15 سنة فأكثر.	37	%24.7
المؤهل العلمي	أ- بكالوريوس/ ليسانس.	-	-
	ب- دبلوم دراسات عليا.	-	-
	ج- ماجستير.	110	%73.3
	د- دكتوراه.	40	%26.7
عدد أفراد الأسرة	أ- فردين فقط.	21	%14
	ب- ثلاث أفراد.	31	%20.7
	ج- أربعة أفراد.	47	%31.3
	د- خمسة أفراد.	26	%17.3
	هـ- خمسة أفراد فأكثر.	25	%16.7

التحليل والتفسير :

في ضوء البيانات الواردة بالجدول (1) الخاصة بخصائص عينة الدراسة تبين ما يلي:

تبين توزيع مفردات العينة وفقاً للنوع أن 64% من المبحوثين من الذكور في حين أن 36% من الإناث.

ووفقاً لتوزيع مفردات العينة تبعاً للسن، اتضح أن 54% من المبحوثين لعينة الدراسة تقع أعمارهم ما بين (40– 45سنة) في حين أن 18% منهم تقع أعمارهم ما بين (35– 40 سنة)، يلي ذلك 15.3% منهم تنحصر أعمارهم ما بين (30– 35 سنة)، بينما هناك 12.7% من المبحوثين تقع أعمارهم من 45 سنة فأكثر.

تشير البيانات الواردة بالجدول إلى توزيع مفردات العينة وفقاً للحالة الاجتماعية حيث تبين أن 90% من المبحوثين متزوجون، في حين أن 7.3% من المبحوثين من المطلقين، بينما تبين أن 2.7% من المبحوثين حالتهم الاجتماعية أرمل.

كما توضح البيانات الواردة بالجدول توزيع المبحوثين وفقاً لفترة الزواج فقد تبين أن 59.3% من المبحوثين فترة زواجهم تنحصر ما بين 10– 15 سنة، في حين 24.7% تمثلت فترة زواجهم في أكثر من 15 سنة، بينما 16% من المبحوثين انحصرت فترة زواجهم في أقل من 5 سنوات.

وفيما يتعلق بتوزيع المبحوثين وفقاً للمؤهل العلمي فقد أشارت البيانات الواردة بالجدول إلى أن 73.3% من المبحوثين حاصلون على الماجستير، في حين أن 26.7% من المبحوثين حاصلون على الدكتوراه.

وفيما يتعلق بتوزيع مفردات العينة وفقاً لعدد أفراد الأسرة فقد تبين أن 31.3% من المبحوثين عدد أفراد أسرهم أربعة أفراد، في حين أن 20.7% من المبحوثين عدد أفراد أسرهم ثلاثة أفراد، بينما تبين أن 17.3% من المبحوثين عدد أفراد أسرهم خمسة أفراد، وتبين أيضاً أن 16.7% من المبحوثين عدد أفراد أسرهم خمسة أفراد فأكثر.

جدول (2) المتغيرات الاجتماعية وأثرها في التنشئة الاجتماعية

م	العبارة	الاستجابات						الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا		
		ك	%	ك	%	ك	%	
1	تراجع تمسك الأسرة بالعادات والتقاليد.	75	%50	29	%19.3	46	%30.7	4
2	ضعف الروابط الأسرية بين أفراد العائلة الواحدة عما قبل.	82	%54.7	27	%18	41	%27.3	2
3	ارتفاع حالات الطلاق والهجر والتفكك الأسري.	56	%37.3	37	%24.7	57	%38	8
4	افتقار الأسرة للحوار بينها وبين أبنائها.	108	%72	18	%12	24	%16	1
5	غلبة البُعد الفردي في التعايش اليومي للأسرة.	48	%32	38	%25.3	64	%42.7	9
6	تراجع السلطة الأبوية في الأسرة.	61	%40.7	38	%25.3	51	%34	7

م	العبارة	الاستجابات						الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا		
		ك	%	ك	%	ك	%	
7	انتشار مشاعر الاغتراب داخل الأسرة.	70	%46.7	27	%18	53	%35.3	5
8	ضعف دور الأسرة في التنشئة نتيجة لخروج المرأة للعمل.	64	%42.7	32	%21.3	54	%36	6
9	انتشار الأمراض النفسية بين الأطفال مثل العنف والاكتئاب.	56	%37.3	37	%24.7	57	%38	8م
10	وجود فجوة بين الأسرة والأبناء.	77	%51.3	26	%17.3	47	%31.3	3

في ضوء البيانات الجدول (2) الخاص باستجابات المبحوثين بعينة الدراسة تجاه المتغيرات الاجتماعية وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية، فقد تبين أن 72% من المبحوثين يؤكدون أن المتغيرات الاجتماعية ظهرت في افتقار الأسرة للحوار بينها وبين أبنائها، يلي ذلك في الترتيب الثاني أشار 54.7% إلى ضعف الروابط الأسرية بين أفراد العائلة الواحدة عما قبل، وفي الترتيب الثالث أشار 51.3% إلى وجود فجوة بين الأسرة والأبناء، بينما جاء في الترتيب الرابع عبارة "تراجع تمسك الأسرة بالعادات والتقاليد" وذلك بنسبة 50%، في حين أشار 46.7% إلى انتشار مشاعر الاغتراب داخل الأسرة لتحتل الترتيب الخامس، وفي الترتيب السادس جاءت عبارة ضعف دور الأسرة في التنشئة نتيجة لخروج المرأة للعمل، وذلك بنسبة 42.7%، أما في الترتيب السابع فقد أشار 40.7% من المبحوثين إلى تراجع السلطة الأبوية في الأسرة، وفي الترتيب الثامن جاءت كلاً من العبارتين "ارتفاع حالات الطلاق والهجر والتفكك الأسري وانتشار الأمراض النفسية بين الأطفال مثل العنف والاكتئاب بنسبة 37.3% لكلاً منهما، في حين جاء في الترتيب التاسع عبارة "غلبة البعد الفردي في التعايش اليومي للأسرة وذلك بنسبة 32%.

جدول (3) المتغيرات الثقافية وأثرها بالتنشئة الاجتماعية

م	العبارة	الاستجابات						الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا		
		ك	%	ك	%	ك	%	
1	أصبح تأثير الثقافات الغربية واضحاً على ثقافة الأسرة الطبرقية.	106	%70.7	15	%10	29	%19.3	2
2	تغير ثقافة تنشئة الأبناء في بعض الأسر.	97	%64.7	30	%20	23	%15.3	4
3	تقليد الأبناء للثقافات الغربية في الملبس والسلوك وغيرها.	105	%70	14	%9.3	31	%20.7	3
4	ظهور بعض القيم مثل المصلحة الفردية والأنانية.	88	%58.7	24	%16	38	%25.3	8

م	العبارة	الاستجابات						الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا		
5	تغير لغة الحديث واستخدام لغات أجنبية.	90	%60	24	%16	36	%24	7
6	التقليد غير المبرر للعادات والسلوكيات الغربية بالأسرة.	93	%62	28	%18.7	29	%19.3	6
7	تغير مفهوم الحرية داخل الأسرة.	69	%46	35	%23.3	46	%30.7	10
8	ظهور لغة حوار مختلفة بين الآباء والأبناء.	108	%72	20	%13.3	22	%14.7	1
9	رفض الأبناء قيم وعادات الأسرة القديمة.	94	%62.7	26	%17.3	30	%20	5
10	تأثير ثقافة العولمة على نسق الأسرة.	81	%54	32	%21.3	37	%24.7	9

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (3) والخاص بتوضيح استجابات المبحوثين نحو المتغيرات الثقافية وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية، فقد تبين أن 72% من المبحوثين يشيرون إلى ظهور لغة حوار مختلفة بين الآباء والأبناء، وجاء ذلك بنسبة 72% وفي الترتيب الأول بين العبارات، بينما جاء في الترتيب الثاني عبارة "أصبح تأثير الثقافات الغربية واضحاً على ثقافة الأسرة في مدينة طبرق بنسبة 70.7%، أما في الترتيب الثالث فقد جاءت عبارة "تقليد الأبناء للثقافات الغربية في الملبس والسلوك وغيرها"، وذلك بنسبة 70%، في حين جاءت في الترتيب الرابع عبارة "تغير ثقافة تنشئة الأبناء في بعض الأسر" بنسبة 64.7%، أما في الترتيب الخامس فقد جاءت عبارة "رفض الأبناء قيم وعادات الأسرة القديمة" بنسبة 62.7%، بينما جاء في الترتيب السادس عبارة "التقليد غير المبرر للعادات والسلوكيات الغريبة بالأسرة" وذلك بنسبة 62%، بينما جاء في الترتيب السابع عبارة "تغير لغة الحديث واستخدام لغات أجنبية" وذلك بنسبة 60%، أما في الترتيب الثامن فقد جاءت عبارة "ظهور بعض القيم مثل المصلحة الفردية والأنانية" بنسبة 58.7%، في حين جاءت عبارة "تأثير ثقافة العولمة على نسق الأسرة" في الترتيب التاسع وبنسبة 54%، وأخيراً في الترتيب العاشر أشار 46% من المبحوثين إلى عبارة "تغير مفهوم الحرية داخل الأسرة".

جدول (4) المتغيرات التكنولوجية ووسائل الإعلام والاتصال وأثرها في التنشئة الاجتماعية

م	العبارة	الاستجابات						الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا		
		ك	%	ك	%	ك	%	
1	تأثير البرامج الإعلامية على أسلوب وتفكير الأسرة.	113	%75.3	22	%14.7	15	%10	2
2	تأثر أفراد الأسرة بانتشار الهواتف الذكية.	96	%64	19	%12.7	35	%23.3	6
3	تأثير وسائل الاتصال والإعلام على قيم	94	%65.3	13	%8.7	39	%26	7

م	العبارة	الاستجابات						الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا		
	الأطفال.							
4	ارتفاع مستوى وعي الأسرة الثقافي من خلال وسائل الإعلام والاتصال.	72	%48	24	%16	54	%36	9
5	ضعف العلاقات الأسرية بسبب انتشار وسائل التواصل الاجتماعي.	101	%67.3	16	%10.7	33	%22	4
6	تغير أساليب التنشئة الاجتماعية.	105	%70	14	%9.3	31	%20.7	3
7	أثرت وسائل الاتصال على طريقة اختيار شريك الحياة.	98	%65.3	13	%8.7	39	%26	5
8	انتشار الأساليب العدوانية لدى الأطفال داخل الأسرة.	84	%56	30	%20	36	%24	8
9	ساعدت وسائل الإعلام والاتصال على زيادة الفجوة بين الآباء والأبناء.	68	%45.3	30	%20	52	%34.7	10
10	الاعتماد على الوسائل التكنولوجية بصفة دائمة في مجريات الحياة اليومية.	126	%84	15	%10	9	%6	1

تشير البيانات الواردة بالجدول (4) والذي يوضح استجابات المبحوثين بعينة الدراسة نحو المتغيرات التكنولوجية ووسائل الإعلام والاتصال وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية، فقد أشار 84% من المبحوثين إلى عبارة "الاعتماد على الوسائل التكنولوجية بصفة دائمة في مجريات الحياة اليومية" في الترتيب الأول، في حين جاء في الترتيب الثاني عبارة "تأثير البرامج الإعلامية على أسلوب تفكير الأسرة"، وذلك بنسبة 75.3%، في حين جاء في الترتيب الثالث عبارة "تغير أساليب التنشئة الاجتماعية" وذلك بنسبة 70%، أما في الترتيب الرابع فقد جاءت عبارة "ضعف العلاقات الأسرية بسبب انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وذلك بنسبة 67.3%، وفي الترتيب الخامس جاءت عبارة "أثرت وسائل الاتصال على طريقة اختيار شريك الحياة" وذلك بنسبة 65.3%، في حين جاءت عبارة "تأثر أفراد الأسرة بانتشار الهواتف الذكية"، وذلك بنسبة 64%، وقد أشار 65.3% من المبحوثين إلى "تأثير وسائل الإعلام على قيم الأطفال، وقد جاءت تلك العبارة في الترتيب السابع، بينما جاء في الترتيب الثامن عبارة "انتشار الأساليب العدوانية لدى الأطفال داخل الأسرة" وذلك بنسبة 56%، وقد جاءت عبارة "ارتفاع مستوى وعي الأسرة الثقافي من خلال وسائل الإعلام والاتصال"، وذلك بنسبة 48%، وأخيراً وفي الترتيب العاشر جاءت عبارة "ساعدت وسائل الإعلام والاتصال على ازدياد الفجوة بين الآباء والأبناء وذلك بنسبة 45.3%.

جدول (5) المتغيرات الاقتصادية وأثرها في التنشئة الاجتماعية

م	العبارة	الاستجابات						الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا		
		ك	%	ك	%	ك	%	
1	تغير الأدوار الاقتصادية للأسرة.	110	%73.3	13	%8.7	27	%18	4
2	انتشار القيم المادية داخل الأسرة.	113	%75.3	22	%14.7	15	%10	3
3	ظهور مشكلة البطالة بين الأسر.	79	%52.7	20	%13.3	51	%34	8
4	خروج المرأة للعمل للإسهام في الإنفاق.	76	%20.7	35	%23.3	39	%26	9
5	تطلع أفراد الأسرة لمستويات معيشية أعلى.	106	%70.7	15	%10	29	%19.3	6
6	تعدد الاحتياجات الاقتصادية للأسرة في ظل الرغبة في اقتناء السلع الاستهلاكية المتزايدة.	120	%80	13	%8.7	17	%11.3	2
7	مواجهة الأسرة لبعض الأزمات الاقتصادية.	93	%62	16	%10.7	41	%27.3	7
8	ارتفاع مستوى نفقات الأسرة.	108	%72	24	%16	18	%12	5
9	انشغال الأب والأم الدائم بتوفير الحاجات المادية للأبناء على حساب الحاجات المعنوية والنفسية.	126	%84	15	%10	9	%6	1
10	افتقار الأسرة لكثير من أدوارها التربوية نتيجة للضغوط الاقتصادية.	69	%46	35	%23.3	46	%30.7	10

تشير البيانات الواردة بالجدول (5) إلى استجابات المبحوثين نحو المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية، حيث أشار 84% من المبحوثين إلى "انشغال الأب والأم الدائم بتوفير الحاجات المادية للأبناء على حساب الحاجات المعنوية والنفسية" فتحتل تلك العبارة الترتيب الأول، وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة "تعدد الاحتياجات الاقتصادية للأسرة في ظل الرغبة في اقتناء السلع الاستهلاكية المتزايدة" وذلك بنسبة 80%، في حين جاء في الترتيب الثالث عبارة "انتشار القيم المادية داخل الأسرة" وذلك بنسبة 75.3%، وفي الترتيب الرابع أشار 73.3% من المبحوثين إلى تغير الأدوار الاقتصادية للأسرة، أما في الترتيب الخامس فقد أشار 72% من المبحوثين إلى عبارة "ارتفاع مستوى نفقات الأسرة، بينما جاءت في الترتيب السادس عبارة "تطلع أفراد الأسرة لمستويات معيشية أعلى" وذلك بنسبة 70.7%، في حين جاء في الترتيب السابع عبارة "مواجهة الأسر لبعض الأزمات الاقتصادية" وذلك بنسبة 62%، بينما جاء في الترتيب الثامن عبارة "ظهور مشكلة البطالة بين الأسر" وذلك بنسبة 52.7%، في حين جاءت عبارة "خروج المرأة للعمل للإسهام في الإنفاق"، بنسبة 50.7%، وفي الترتيب العاشر والأخير بنسبة 46% جاءت عبارة "افتقاد الأسرة لكثير من أدوارها التربوية نتيجة للضغوط الاقتصادية.

جدول (6) مقترحات التغلب على آثار المتغيرات المجتمعية في عملية التنشئة الاجتماعية

م	العبارة	الاستجابات						الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا		
		ك	%	ك	%	ك	%	
1	تنمية وعي الأسرة للتعامل مع آثار المتغيرات المجتمعية.	126	%84	15	%10	9	%6	4
2	سن مجموعة من القوانين للحد من آثار الوسائل التكنولوجية والإعلامية على الأسرة.	135	%90	10	%6.7	5	%3.3	2
3	التأكيد على أهمية الدور التربوي للأسرة في التنشئة الاجتماعية للأبناء من قبل المؤسسات الاجتماعية.	120	%80	17	%11.3	13	%8.7	5
4	زيادة الوعي الديني والقيمي للتمسك بالقيم المجتمعية الأصيلة.	137	%91.3	9	%6	4	%2.7	1
5	العمل على إقامة مشروعات اقتصادية تنموية لمواجهة المتغيرات والضغوط الاقتصادية.	110	%73.3	27	%18	13	%8.7	6
6	تقنين ما ينشر عبر وسائل الإعلام من أفلام ومسلسلات ناقلة للثقافات الغربية والتي تؤثر على الأسرة وأبنائها.	133	%88.7	14	%9.3	3	%2	3

تشير البيانات الواردة بالجدول (6) الخاص باستجابات المبحوثين بعينة الدراسة نحو المقترحات للتغلب على آثار المتغيرات المجتمعية في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث أشار 91.3% من المبحوثين إلى تأكيد الاقتراح الخاص بضرورة زيادة الوعي الديني والق يمي للتمسك بالقيم المجتمعية الأصيلة، ليأتي ذلك في الترتيب الأول بين المقترحات، ويأتي في الترتيب الثاني اقتراح 90% من المبحوثين "سن مجموعة من القوانين للحد من آثار الوسائل التكنولوجية والإعلامية على الأسرة"، أما في الترتيب الثالث نجد أن 88.7% من المبحوثين يؤكدون الاقتراح الخاص "بتقنين ما ينشر عبر وسائل الإعلام من أفلام ومسلسلات ناقلة للثقافات الغربية والتي تؤثر على الأسرة وأبنائها، بينما جاء في الترتيب الرابع أشار 84% من المبحوثين للاقتراح الخاص بتنمية وعي الأسرة للتعامل مع آثار المتغيرات المجتمعية، بينما جاء في الترتيب الخامس تأكيد 80% من المبحوثين على أهمية الدور التربوي للأسرة في التنشئة الاجتماعية للأبناء من قبل المؤسسات الاجتماعية، وفي الترتيب السادس والأخير أشار 73.3% من المبحوثين إلى أهمية "العمل على إقامة مشروعات اقتصادية تنموية لمواجهة المتغيرات والضغوط الاقتصادية".

نتائج الدراسة:

1. تبين أن أعلى نسبة بعينة الدراسة من الذكور.
2. تشير النتائج إلى أن الفاعلية العظمى من المبحوثين تقع أعمارهم ما بين (40– 45) سنة.
3. أوضحت النتائج أن الغالبية العظمى من المبحوثين بعينة الدراسة من المتزوجين.
4. تبين أن الغالبية العظمى من المبحوثين فترة زواجهم تنحصر ما بين (10– 15 سنة).
5. أوضحت النتائج أن الغالبية العظمى من المبحوثين حاصلون على درجة الماجستير.
6. أوضحت النتائج أن أعلى نسبة منا لمبحوثين عدد أفراد أسرهم أربعة أفراد.
7. وتشير النتائج إلى أن الغالبية العظمى من المبحوثين يؤكدون أن المتغيرات الاجتماعية ظهرت في افتقار الأسرة للحوار بينها وبين أبنائها.
8. كما أوضحت الدراسة أن المبحوثين يشيرون إلى ظهور لغة حوار مختلفة بين الآباء والأبناء، ويعد ذلك مظهراً للمتغيرات الثقافية ذات العلاقة بالتنشئة الاجتماعية.
9. بينما تبين أن الاعتماد على الوسائل التكنولوجية بصفة دائمة في مجريات الحياة اليومية من أكثر المتغيرات التكنولوجية ذات العلاقة بالتنشئة الاجتماعية.
10. كذلك أوضحت النتائج أن انشغال الأب والأم الدائم بتوفير الحاجات المادية للأبناء على حساب الحاجات المعنوية والنفسية من أكثر المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالتنشئة الاجتماعية.
11. وأوضحت النتائج أنه لكي تتغلب على أثر المتغيرات المجتمعية ذات العلاقة بالتنشئة الاجتماعية فمن الضروري زيادة الوعي الديني والقيمي للتمسك بالقيم المجتمعية الأصيلة.

المراجع:

1– القصير، عبد القادر (1999) الأسرة المتغيرة في المدينة العربية، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص53.

2– حسن، أحسان محمد (1999) موسوعة علم الاجتماع، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ص396.

3– الخولي، سناء (2003) الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، ص37.

4– زهران، حامد عبد السلام (1984) "علم النفس الاجتماعي"، عالم الكتب، القاهرة، ص243.

5– مدكور، (1975) معجم العلوم الاجتماعية، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص184.

6– رشوان، حسين (2002) "التربية والمجتمع– دراسة في علم اجتماع التربية"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ص11.

7– العيسوي، عبد الرحمن (2000) التربية النفسية للطفل والمراهق، بيورت– لبنان: دار الراتب الجامعية، ط1، 2000، ص261

8- القصير، عبد القادر (1999) ، مرجع سبق ذكره ، ص 33.
9- الخشاب، مصطفى (1981) دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت، ص86.
10- بيومي، محمد أحمد(2001) أسس وموضوعات علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص449.
11- العزة، سعيد حسن (2000) الإرشاد الأسري، نظرياته وأساليبه العلاجية، عمان: مكتبة دار الثقافة، ص25.
12- حسن، أحسان محمد (1999) موسوعة علم الاجتماع، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ص396.
13- رابح، تركى (1990)، أصول التربية والتعليم، الجزائر: المؤسسات الوطنية للكتاب، ص168.
14- الخولى، سناء (1984) الأسرة والحياة العائلية، بيروت: دار النهضة العربية، ص283- ص286.
15- غرايبه، فيصل محمود (2012) العمل الاجتماعي مع الأسرة و الطفولة، دار وائل للنشر، عمان، ص . ص110-111.
16- زهران، حامد عبد السلام (1977) مرجع سبق ذكره ، ط4، ص213.
17- الزيود، ماجد (2006)، الشباب والقيم في عالم متغير، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ص45.
18- عبد الخالق، عبد الله (1999) العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم لفك، مجلد 28، العدد 2، الكويت، ص 39.
19- احمد، لطفى بركات (1984)، التكنولوجيا والتغير الثقافي ومستويات التربية، مجلة الباحث، العدد 5، ص110.
20- سمير، حسن (2002) الثورة المعلوماتية: عواقبها وآفاقها، مجلة الجامعة، المجلد 18، العدد 1، دمشق، ص 234.
21- النوري، قيس (1990) أفاق التغيير الاجتماعي (النظرية والتنموية)، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ص302.
22- الهيتي،هادى نعمان (1978) الاتصال والتغير الثقافي، دار الحرية، بغداد، ص 110.
23- سميسم، حميدة (1992)، نظرية الرأي العام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص 273.
24- الخولي، سناء (1978) الزواج والعلاقات الأسرية، بورسعيد للطباعة، ص29.
25- الهواري، عادل المختار (1983) أسس علم الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق، ص2.
26- نفس المرجع ، ص2.
27- يونس، فاروق زكى (1972) علم الاجتماع، الأسس النظرية وأساليب التطبيق، عالم الكتب، ص319.
28- عمر، حسنة (1422): تقديم كتاب التفكك الأسري دعوة للمراجعة، كتاب الأمة، سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، العدد 85، ص23.
29- محمد، حسين عبد المنعم (1985) الأسرة ومنهجها التربوي لتنشئة الأبناء في عالم متغير، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص31
30- القصير، عبد القادر (1999) ، مرجع سبق ذكره ، ص 53.
31- عبد الهادي، احمد ابراهيم (1991) السلوك التنظيمي، دراسة في التحليل السلوكي للرجل والمرأة في العمل والإدارة، بنها، مكتبة الجامعة،، ص194 .